النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وإمكانية محاكاتها في العراق

م. م. أحمد إبراهيم مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

كما متعارف ان التجربة أكبر برهان،ولكون تجربة النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية من أهم التجارب الناجحة في العالم النامي، حيث استطاعت النهوض بواقعها المتخلف إلى واقع متطور وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً مما أطلق عليه بالمعجزة الاقتصادية على نهر الـ " هان "، والظروف التي كانت عليها كوريا قبل النهضة هي مشابهة بشكل كبير لظروف العراق، فعلى الرغم من العقود المظلمة التي مرت على العراق وما ترتب عليها من الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي، إلاّ أن هنالك ما يبعث على التفاؤل القوي في تحقيق النهضة الاقتصادية، وينبع هذا التفاؤل من بين جملة أمور منها: الإمكانات الكبيرة ووجود قاعدة موارد طبيعية وبشرية ثرية تعطيه القدرة على إنجاز هذه النهضة، وكل ما يحتاجه هو توظيف تلك الإمكانات والموارد في ضوء وضع استراتيجيات وخطط تنموية طموحة، ووجود الجهات المسؤولة المخلصة القادرة على حشد وتعبئة الخطط والسياسات المناسبة لإنجاز الهدف الأسمى للاقتصاد العراقي وجعله بمصاف الاقتصادات حديثة التصنيع بعيداً عن خطر الاقتصاد الأحادي المتخلف .

Abstract

The experience of economic renaissance in South Korea is one of the most successful experiences in the developing world. It has been able to elevate its backwardness into a developed reality and in a relatively short period of time, as it was called the economic miracle of the Han River, Korea had before the Renaissance is very similar to the circumstances of Iraq, despite the dark decades that have passed in Iraq and the consequent destruction of the Iraqi economy, but there is a strong optimism in the achievement of economic renaissance, and stems from this optimism among the Things include: I'm And the existence of a rich natural and human resource base that gives it the ability to accomplish this renaissance. All that is needed is to employ these resources and resources in the light of the development of ambitious development strategies and plans and the presence of responsible and responsible actors capable of mobilizing and mobilizing appropriate plans and policies to achieve the ultimate goal of the Iraqi economy Modern industrialization away from the risk of a single, underdeveloped economy.

المقدِمة

بعد فشل الكثير من التجارب النهضوية لتطوير وتنمية الاقتصاد التي قامت بها العديد من البلدان النامية، كان لهذه التجربة أن تحقق نجاحاً مدوياً جعل من كوريا الجنوبية ترتقي إلى مصاف البلدان المتقدمة، من حيث حداثة التصنيع والمنافسة على الأسواق بالجودة العالية لمنتوجاتها المختلفة وانخفاض الكلفة.

اذ تمثل النهضة الكورية الجنوبية انموذجاً ومثالاً يمكن أن يحتذى به في بلدان العالم النامي، التي تتبنى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، لكن الانموذج الكوري لا يمكن أن يتم تبنيه كنسخة طبق الأصل

في أيبلد ، لأن لكل بلد ظروفه ولكل اقتصاد ميزاته المختلفة بل لابد من تكييفه بما يتلاءم وصفات الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلاً عن ظروف المحيط الاقليمي والدولي الذي تسعى فيه لتحقيق أهدافها، فقد يتطلب المذهب الاقتصادي الذي تعتنقهالتدخل الكثيف للحكومة في الحياة الاقتصادية، أو عدم التدخل فيها، وأحياناً أخرى يتطلب الأمر الجمع بين المنهجين، وهذا ما تم اتباعه وتطبيقه من قبل الحكومة الكورية وما تطلب منها بوضع استراتيجيات التنمية والتدخل الكثيف لدعم القطاع الخاص، وأحياناً أخرى أحجامها عن التدخل في شؤون هذا القطاع، وعليهاستطاعت كوريا تحقيق نهضة اقتصادية باهرة أطلق عليها أغلب الخبراء والمعنيين بالأدب التنموي من الغربين تسمية معجزة نهر الـ " هان " أو المعجزة الاقتصادية .

ومن خلال الدراسة لهذه النهضة يمكن أن نخلص إلى أن هناك إمكانية حقيقية، لمحاكاة هذه التجربة النهضوية من قبل العراق وبشكل كبير جدا، وذلك لوجود وجه شبه كبير ومشتركات كثيرة ما بين البلدين، والظروف التي وقعت فيهما، كما أن العراق يتميز على كوريا بأنه يمتلك من الامكانات المادية (الاقتصادية – الطبيعية) والبشرية ويتوافر على كم هائل من المميزات المطلقة والنسبية من حيث رخص الطاقة والأيدي العاملة ووفرتها وتوافر الموارد المعدنية والأولية للكثير من الصناعات ووجود الأراضي الخصبة وكميات المياه الوفيرة وتواجد الخبرات والكفاءات العلمية بشتى المجالات والاختصاصات، مما يجعل من العراق دولة في مصاف الدول حديثة التصنيع مع الالتفات إلى ضرورة الأخذ بالتنمية البشرية، والتي بلدنا بأمس الحاجة إليها لمّا تمثله من ضروريات لنجاح النهضة الاقتصادية وهذا ما لاحظناه في نهضة كوريا، لأن بناء الإنسان مهمة أولى في طريق نجاح أية نهضة ومنها النهضة الاقتصادية .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يطرح الاشكاليات والقضايا في فشل العديد من البرامج والاصلاحات التنموية التي وضعت في العراق، من أجل النهوض بواقعه المتخلف في جميع الأصعدة الحياتية،بالرغم من الفترات التي مرت على البلد وتزايدت فيه الفوائض المالية الطائلة من خلال الصادرات النفطية، كما أن أهمية البحث تأتي من أهمية التجربة الناجحة للنهضة الاقتصادية في عينة الدراسة، فضلاً عن أنها تبين الدور الكبير للأفكار العلمية وتغيير الذات وبناء الإنسان النهضوي ودور القيادة المخلصة .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرّف على النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وكيفية تحقيق الانتقال النهضوي بواقعها المتخلف إلى التقدم والتطور.

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمثل في الوضع والمآل الذي وصل اليه العراق وعلى كافة المستويات والجوانب سواء أكانت الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية... الخ، وفي خضم العديد من البرامج التنموية التي وضعت للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، إلاّ أنها لم تنجح في نقل البلد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك لتأرجح شكل البلد بين المركزية مرة وبين آلية السوق مرة أخرى وبينهما مدى واسعاً القى بظلاله على

السلوك الاقتصادي لكل زمن يسود فيها إضافة إلى عدم وعي النخب السياسية وصنّاع القرار الاقتصادي، وغيابالفكرة والقيادة المخلصة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن العراق يمتلك قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية والبشرية واذا ما توفرت ارادة وادارة لهذه الموارد فإنها كفيلة بتحقيق النهضة الاقتصادية في العراق).

المحور الاول – قراءة في مفهوم النهضة وشروطها

اولا: مفهوم النهضة

مفهوم النهضة هو مفهوم شامل يجري على كل التطورات والتغييرات الإيجابية والتحولات الجذرية التي شهدها وعرفها مجتمع ما، وذلك على كافة الأصعدة والمستويات، أما النهضة الاقتصادية ، فهي تعني وتُشير إلى طفرة أو قفزة نوعية عرفها أو حققها اقتصاد بلد معين، طبعاً وقوعها وحدوثها لا يأتي من فراغ، وإنما هي نتيجة لجهود حثيثة وجبارة وإصلاحات تشمل العديد من المجالات والميادين، بالإضافة إلى قرارات مصيرية وشجاعة وبرامج مدروسة، والأهم من هذا وذاك، هي نتيجة لإرادة حقيقية وجادة في التغيير [1] وأولها تغيير الذات وبناء الإنسان النهضوي.

والجدير بالذكر إلى أن أغلب المختصين بالأدب التنموي يهتمون بالبحث والكتابة عن التنمية ولا يهتمون بالبحث عن النهضة، ومفهوم التنمية هو المفهوم الأوسع والأكثر انتشاراً والذي يستخدم بشكل واسع لذلك فهو يشكل جزئية من جزئيات النهضة[2]، أما إذا تم النظر للموضوع بشكل أعم فيمكن القول إن جوهر التنمية الاقتصادية هو تغيير في الكم والكيف والتي تخضع إلى مقاييس كمية تشمل إصلاح كافة الاختلالات الهيكلية في بنية البلد، وأن أي نظرية للتنمية لتقويم واقع البلدان النامية، فلابد أن تنبع من واقع البلد المتخلف والظروف التي يعيشها هذا البلد أو ذاك، في حين أن النهضة تتحقق بمقدار ما ينجح بلد في تغيير ذات الإنسان وبناء المؤسسات كافة على المستوى التعليمي والتربوي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

في حين قد يصاب مجتمع وبلد ما في لحظة من تاريخه بالتراجع، فتنتكس حركة التراكم والتقدم فيه وربما ينقلب على الأعقاب، فتذوب فيه روح النشاط والإبداع وتسقط حركته لأسباب عديدة، بعد أن كان في قلب صنّاع الحضارة والمدنية والتاريخ، إلاّ أن الفكرة العليا التي صنعته وصنعت له حضارة في التاريخ تظل– مع ذلك كله – حية في أذهان بعض ولو قليل من أبنائه، فتدفعهم إلى استدعائها باستمرار وإلى الحنين إلى ثمراتها، ثم تدفعه إلى التوسل بها مادةً يبني عليها وبها طموحاً أو مشروعاً للنهوض من جديد بالواقع المتخلف من أجل اللحاق بغيره ممن أقتحم آفاق التاريخ وذهب بعيداً في خيار التقدم والبناء النهضوي[3]،ككوريا الجنوبية التي عانت طوال تاريخها من مشاكل عديدة، وخاضت الحروب، هذا بالإضافة إلى الغزو الذي شنَّ عليها والاستعمار الذي نتج عنه، إلاَّ أن هذا البلد استطاع أن يحقق نهضة أذهلت الناظرين، والتي أطلق عليها مسمى "المعجزة الاقتصادية"، والظروف التي مرت بها كوريا تكاد لا تختلف عن الظروف التي واجهها ويواجها الكثير من البلدان النامية كالعراق.

ثانيا: النهضة الاقتصادية: الشروط والآليات

للنهضة عدة شروط يمكن توضيح أبرزهاوأهمها في الآتي[4]:

1- الفكرة والضمير الحي: يُعد شرط الفكرة والضمير الحي للمجتمع السكاني أحد أهم الشروط الواجب توافرها وايجادها لإحداث النهضة سواء أكانت النهضة بصورتها الشاملة أم النهضة بصورتها وشكلها الاقتصادي، حيث أن نجاح أو فشل التجارب النهضوية في البلدان كافة سواء أكانت متقدمة أم متخلفة هو في ضوء الانطلاق من الأفكار الرائدة التي يحملها ويبلورها القائد المُلم بشروط القيادة الناجحة والقادر بنفس الوقت على إحداث التغيير في أفراد المجتمع واقناعهم بفكرته الوطنية المخلصة الجامعة لكل فئات السكان، والقادرة على تغيير أوضاعهم من التخلف والدمار إلى التقدم والتطور، إذ أن فشل بعض التجارب في البلدان النامية يعود السبب في الأساس إلى غياب الفكرة الموحدة لمصالح المجتمع والصادقة في التطبيق وكذلك إلى فقدان القيادة المخلصة والقادرة على إحداث التغيير، لذا ومن أجل أحراز الخطوة الأولى والسليمة للنجاح ينبغيأن تبدأ الحلقة الأولى بظهور فكرة، ولكل نهضة فكرة مركزية وفكرة سيكولوجية، فالفكرة المركزية: هي عبارة عن مجموعة المبادئ العامة التي تعتمدها أي دعوة أو حركة أو مجتمع، أو المبدأ الذي تعتنقه الدولة وتنظم واقعها طبقاً لتعاليمه، وإذا تبنت حركة ما أو دولة فكرة مركزية بعينها يصبح دور الفكرة هو بناء كل جوانب الحياة طبقاً لها، وتصير هي المحور للحركة أو الدولة، أما الفكرة السيكولوجية فهي التي تحفز المشاعر النفسية الباطنية للنفس الانسانية محركة فيها المجد والعزة والمثالية وروح المثابرة، كالعزة الدينية، والانتصار لمبادئ الاجداد، دافعة للمظلومين ضد الظلم والطغيان، وبذلك تكون هذه الفكرة هي القطب الذي يجتذب السكان حولها، والفكرة هذه بالفعل تعالج أيضاً المشاكل المحسوسة للسكان وبشكل مباشر .

ومن المعلوم أنه توجد في عصرنا هذا ثلاثة مدارس تتبنى كل منها أفكار مركزية كبيرة، تطرح في المجتمع السكاني العديد من الشعارات كالحرية الاقتصادية أو التدخلية في الشؤون الاقتصادية، أو في طرح الأثنين معاً، كذلك في طرح المناداة في المساواة بين السكان ومكافحة الفقر والعيش الكريم المشترك وحقوق وواجبات الأفراد، ،إلى آخره من أفكار وشعارات، وأُولى هذه المدارس والأفكار التي تتبناها هذه المدرسة تتمثل في الفكر الرأسمالي والذي يرتكز في جوهره على الحرية الفردية، والتي تمنح الفرد أعلى درجات الحرية في كل شيء، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في فكر وقول رائد هذه المدرسة ومؤسس علم الاقتصاد(أدم سميث) في قوله المشهور (دعه يعمل دعه يمر)، أما المدرسة والفكرة المركزية الأخرى فتتمثل في الفكر الاشتراكي الماركسي، والذي بنى أفكاره بالضد تماماً من الفكر الرأسمالي، والتي تتمثل فكرتها الرئيسية في منح الجماعة أقصى درجات الحرية في مقابل الفردية، في حين نجد المدرسة أو الفكرة المركزية الثالثة والمهمة تتمثل في الأفكار الاسلامية والتي أفكارها تتخذ موقف الوسطية في كل شيء في الغالب، حيث تنطلق أفكارها من ضرورة تحقيق العدل والمساواة في الحقوق والواجبات ما بين الفردية والجماعة، وتحقيق العيش الكريم للسكان .

أما الحلقة الثانية فتتمثل في أن قوة الأمم ونهضتها إنما تقاس بقدرتها على إنتاج القادة القادرين على صنع الانجاز والنهوض بالواقع الى مستقبل أفضل، وبذلك يكون الفرق ما بين المجتمع الميت

والمجتمع السكاني الحي هو في الضمير الحي للرجال القادرين على خلق الفكرة والنهوض بها بلا انقطاع أو توقف، ويقصد بالإنتاج هو الناتج النهائي لعمليات الانتقاء والتربية والتعليم من أجل إعداد الرجال القادرين على المشاركة في عمليات التغيير والتحول المجتمعي، إذ أن مرتكز أي نهضة هم أبناء ذلك المجتمع الذي تتم فيه النهضة، وبودنهم لا يمكن تحويل الأفكار إلى واقع، ويظل المشروع النهضوي أسير التنظير، فوجودهم ضرورة لا غنى عنها .

2- التغيير الذاتي لإصلاح السلوك الفردي ومن ثم الانطلاق للضمير الجمعي للسكان: لا تغييرإلا إذا حدث تغيير إيجابي في عالم السلوك والمشاعر، ويقصد بعالم السلوك تحول إيجابي في ممارساتنا وواجباتنا تجاه علاقاتنا بالخالق والخلق وتجاه ذاتنا، فإن تغيير النفس جُعل أساساً لكل تغيير اجتماعي واقتصادي، والتغيير هو عملية يقصد منها الانتقال بوضع ما من حال إلى حال آخر، أي الانتقال من السلبية والاحساس باليأس إلى التفاؤل وشحذ همم الرجال من أجل الانجاز والشعور المتجدد بالحياة والأمل، وهنالك فرق ما بين تمني شيء ما والاستعداد لتحقيقه، حيث لا يمكن لفرد أن يكون مستعداً لأمر ما حتى يؤمن أنه يمكنه الحصول عليه، وهذا الشرط يحقق البعث النفسي للأمة والذي يَحوّل بدوره الأفكار إلى ما يماثلها مادياً وعندئذ تتحول النهضة الاقتصادية من فكرة إلى تطبيق حقيقي ملموس، وكذلك لا يُحدث هذا التغيير أيضاً إلا بإيجاد كم نوعي من الأفراد الذين يمكن بواسطة جهودهم المساهمة فيه، بعد استيعابهم في العملية التغيرية، حيث أن هذا الكم البشري النوعي الذي يلزم لنجاح أي عملية تغيير يختلف من حالة إلى حالة ومن ظرف إلى آخر، ففي حالة غيابهم لن يحدث التغيير المطلوب.

3- اختيار فئات وشرائح النهضة: تحتاج أي نهضة لفئات من المجتمع تنقسم بدورها إلى فئة بدء وفئة تغيير وفئة بناء، ويتطلب بهذه الشرائح المجتمعية أن تكون متقاربة في أهدافها وامكاناتها ومستوياتها الفكرية والاقتصادية والمهارية، ويقصد بفئة البدء هم الرعيل الأول من السكان الذين يؤمنون بفكرة ما في مجتمع ما في مرحلة ما، وهذه الفئة يكون عندها الاستعداد للتضحية والدفاع من أجل الفكرة التي آمنت بها، ويمكن أن تضم هذه الشريحة أعضاء غير متجانسين من الناحية الطبقية للمجتمع .

أما فئة التغيير فيقصد بها الشريحة التي يمكن أن تأخذ على عاتقها المساهمة في حمل الفكرة وتحمل الاعباء والمخاطر من أجل تغيير الأوضاع والانتقال بها من حال إلى حال آخر، وأخيراً فئة البناء وهي الفئة التي تضم جميع أفراد المجتمع الذين سيكون لهم دور في عملية البناء والتطور ويكون هذا بعد نجاح واكتمال التغيير وهيمنة الفكرة، والجدير بالإشارة إلى أن فئة البناء تضم بصفوفها المؤمنين وغير المؤمنين بالفكرة .

4- علامات التحسس وقوى التضاد: منذ أن وجد البشر على هذه الخليقة، وجدت معهم قضايا عدة منها، قضية التضاد أو التزاحم، فكانت ولا زالت وستكون هذه القضية قائمة، حيث يمكن أن تصنف هذه القضية بنوعين، أحداها محمود وهي النوع الأول، قضية التضاد التنافسي، فالتنافسية تعني أن يكون فيها أحد الطرفين أو الاطراف فائز بنسبة من النسب، كحالة السوق التنافسي في الاقتصاد، أما النوع الثاني، فيسمى بقوة التضاد التصارعي، والتصارع يعني سيطرة طرف ما على الاخرين ولا يتقبل وجودهم بأي شكل من الاشكال وبذلك فهو يسعى إلى انهاء وجود الاطراف الاخرى بصورة نهائية، مثل سوق الاحتكار .

أما فيما يتعلق بالعلامات الحساسة فإن لكل نهضة موفقة مؤشرات نجاح حساسة تبشر بإمكانية تحقيقها في الواقع، وبواسطة عدد من الدلائل يمكن التحسس بمعرفة مدى نجاح أو فشل الحركة أو المشروع النهضوي، وكذلك على مدى التقدم أو التأخر والقرب أو البعد أو التوقف في تحقيقه لكي لا تذهب الجهود التي بذلت سدى، أما في حالة غياب هذه العلامات ستصبح إدارة المشروع غير ممكنة عملياً، وبذلك فهذا يعني أن حركة النهضة ستسير بصورة عشوائية مثل الذي يسير في الظلام ولا يهتدي الطريق، ومشروع النهضة كأي مشروع آخر له أدلة وعلامات يستدل بها على النجاح أو الفشل فمثلاً عند تأسيس مشروع اقتصادي معين سيتم التعرف على مدى نجاحه من فشله عبر مقاييس ومؤشرات مثل عدد المبيعات والارباح وغيرها، أما مشروع النهضة الاقتصادية فإن علامات القياس فيها هي التطور الايجابي في معدلات النمو الاقتصادي، والتركيبة السلعية للصادرات، وارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي للبلد، وغيرها من مؤشرات اقتصادية واجتماعية .

5- شرط الفرص والتداول: الفرص يُقصد بها الوقت والزمن المناسب والملائم للتحرك، حيث أن كافة العوامل والأجواء والظروف للتحرك قد أصبحت متهيئة للقيام بتحقيق الأهداف والغاية من النهضة، إذ أن الأحداث المهمة والكبيرة والتي ينتج عنها التغيير والتحول بالأوضاع من الخراب والدمار والتخلف إلى التقدم والتطور، لذا فعلى القائد النهضوي الذي يدرك ويلم بقراءة الأحداث ومدى تهيئتها، في ضوء الفرص المتاحة حيث أن الفرص تمر مر الرياح وعلى القائد أن يتعامل مع هذه الفرص التي تتاح لكي يغتنمها بصورة صحيحة، ومن ثم تحقيق غايات وأهداف النهضة للتخلص من قيود الفقر والتخلف إلى تحقيق النهضة والتنمية،كما أن سُنة التداول هي من السنن الالهية التي تزرع الأمل في قلوب وعقول قادة النهضة، ولطالما أن الاحداث والوقائع لا تبقى على حالٍ واحد كما في القول المعروف، وتلك الايام نداولها بين الناس، فالمنتصر اليوم قد كان مهزوماً بالأمس وهكذا .

وعليه إذ أن هناك عمل قبل توفر الفرص، وهذا العمل يجب أن يكون منتج من حيث الاستعدادات والعدة الدائمة، وهذا يؤكد على اليقين بعملية التداول، ومن ثم فإن هذه تنفي حالة اليأس والاحباط التي تصيب الشعوب .

6- المعامل الاستعماري: هذا الشرط يمكنأن نعتبره شرطاً ثانوياً، لأن الاستعمار لا يطال كافة بلدان العالم، وطالما البحث اختص بدراسة حالة النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، فمن هنا تبدأ قضية الاستعمار تهمنا، حيث أنه يفرض على حياة الفرد عاملاً سلبياً يمكن تسميته بالمصطلح الرياضي بالمعامل الاستعماري، ولذلك المعامل تاريخه في سياسة الاستعمار، فالاستعمار ينتقص من قيمة أبناء الشعب المستَعمر ويحطم القوى الكامنة فيهم، وكذلك يبدأ ينفذ بالحط من قيمة الشعوب المستَعمرة بطرق فنية، كأنه معامل جبري يضع قيمة كل فرد بقصد التنقيص من قيمته الايجابية، وهذا المعامل يؤثر في حياة الفرد من جميع أطوارها، فيؤثر فيه وهو طفل، كما يؤثربالمجتمع بما يؤذي جسده وينمي فكره، وعندئذ يصبح من البديهي في هذه الحالة أنه لا سبيل أمامه لأن يقوم بأعماله إلا القدر الذي يقرره الاستعمار له.

وعليه فهو يعيش كأن يداً خفية وتارة مرئية، تشتت معالم طريقه، وتقصي باستمرار أمامه العلاقة التي تحدد هدمه فلا يدركه أبداً، نعم هناك واقع استعماري هو ذلك المعامل الاستعماري، ومن هنا نرى أن

الاستعمار قد رجع بالإنسانية في التاريخ الى قرون مضت،اضافة إلى الدمار والخراب الذي يلحقه في البلد المحتل، لكن ذلك لا يدفعنا الى أن نحسبه شراً كله، بل أن خيراً قد يتحقق على يديه من حيث لا يعلم، فلئن كان بطشه انتقاماً فإن في طياته رحمة، ولنتأمل من الذي أيقظ شعب كوريا الجنوبية واليابان وغيرها، كأنه الاستعمار، نعم أنه قد خلع على البلدان المستَعَرة بيبانها وسلب منها أشياء ثمينة، لقد أخذ منها حريتها وحياتها وكرامتها وعزتها، وهذا هو الواقع الاستعماري، لكن يجب أن نضيف بأنه أيقظ الشعوب من سباتها الذي كانت فيه، وهذا ما سنلاحظه من نهضة كوريا الجنوبية في طيات هذا البحث .

يمكن أن نستخلص البعض من الآليات التي نستطيع بواسطتها تحقيق أهداف المشروع النهضوي وإيجازها بالآتي:

1-آلية عقيدة العمل الجماعي للنهضة، فالعمل الجماعي يُعد عقيدة ومرتكز العمل داخل التجارب النهضوية، وهي أحد أسباب حل كل المشاكل التي تعترض الحركة النهضوية بكل ما تحمله النهضة من تطور تكنولوجيوتقني، وعبر هذه الوسيلة الناجحة التي هي بدورها خاضعة للبحث والتطوير، أصبح المشكل الذي يعترض تقنية ما، يمر عبر عدد منالمراحل للتخلص منه في اطار تعدد الأفكار والدعم، ولكن تحت تدبير منظم ومحكم يعمل على تنظم الواجبات ويوزعها حسب المهارات والكفاءات[5]،في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسده، بحيث مهما تكون إرادة النهضة قوية، وثقافة النهضة متسقة، فإن نهوض الأمم لا يتحقق بمجرد الرغبة في تحقيق هذا المشروع، كما أن تعميم هذه الثقافة داخل المجتمع لإخراج مشروعه النهضوي من رؤية فوقية نخبوية إلى ثقافة جماهيرية، يتطلب سعي وعمل عقلاني دؤوب في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسده، كما أن هذه الثقافة ترسخ أكثر كلما تهيأت لها أسبابها التحتية العميقة بالتربية، العائلية والمدرسية والجامعية والمؤسسية[6].

2- الآلية الثانية يمكن تسميتها بالتأسيس الإنساني للفعل السياسي[7]، إذ أصبحت الأخلاق والمبادئ الإنسانية أعلى ما يمكن الاستناد إليه كمعيار للحكم القيمي على الفعل السياسي، فما يتوافق مع النهضة يتم قبوله وما يتعارض معها يتم استبعاده ورفضه، وعليه لا مجال لما يتعارض مع الأولوية والمبادئ الإنسانية للنهضة، ولا مجال لِمَا يخالف العقل والواقع والمصلحة العليا ولو كان مقدساً عند فئة أو طائفة أو قومية داخل البلد، فالفعل السياسي فعل براجماتي تراعى فيه المصلحة العليا للوطن أولاً ثم للطوائف والقوميات ثانياً، كما يجب أيضاً عدم ارتهان السياسي للاقتصادي، لذا وجب التركيز على وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية بموازاة مع شروط التعايش الجماعي، فضمان النمو الاقتصادي معناه توفير شروط الأمان والاستقرار السياسي ومن ثم الابداع في تطوير الاستراتيجيات الضامنة للحراك النهضوي الآمن السلس .

3- آلية الإتقان والتجديد، إن فكرة اختيار منشأة أو مشروع إنتاجي أو منتوج بأن يكون قاطرة داخل منظومة اقتصادية ما يتم الاعتماد عليه في الدفع بالمؤسسة ككل نحو الأمام، وهذه الفكرة ليست أمراً جديداً، إلاّ أن السر والقوة في النجاح يتمثل بالتشبث بأصول كل فكرة وإعطائها القيمة التي تستحق ثم تطويرها وجعلها تتأقلم وتتناسب مع كل مستجد علمي أو تكنولوجي تقني، ففكرة المشروع القاطرة فكرة محورية في كل مؤسسة، وغالباً ما تكون متفاعلة مع عناصر وعوامل النجاح الأخرى والتي تشكل الضمان

الحقيقي والقوي نحو التمسك بها والاعتماد عليها مستقبلياً، أما التجديد فمعلوم أن حرص مشروع النهضة يجب أن يكون دائماً على السبق في الوصول إلى اكتشافات فنية وعلمية واختراعات تكنولوجية رهين بنية رؤيتها التخطيطية التي تضع في مركز تفكيرها التجديد الدائم نحو تكنولوجيا المستقبل، إذ أن إمكانية التجديد في التكنولوجيا يُعد أحد الخصائص المميزة لكل منتوج تقني.

4-آلية تعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح، فالحرية شرط ضروري وحيوي لحصول النهضة، وليست الحرية هي الشرط الوحيد ولا الشرط الكافي لحصول هذه النهضة، لكنها شرط رئيس وأساسي لا بد منه، وليس بمجدٍ أن يثور جدل واقعي وحقيقي في شأن سلم الأولويات في القيم الضرورية لهذه النهضة، الحرية أم التنمية أم العقلانية أم العدل، فكل هذه القيم مهمة وضرورية لا غنى للنهضة عن أي منها، كما أنها هي أيضاً في جملتها متكاملة مترابطة، إلا أن الحرية هي من الطيبات والمبادئ الانسانية التي تحتاج بنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتضمن اطرادها وترقيتها وتتلخص هذه البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الصالح المتجسد في تضافر الدولة والمجتمع المدني[8] .

5- آلية يمكن تسميتها بإمامة العلم للعمل، وهذه الآلية تتمثل في مبدأ الاستثمار في البحث العلمي كرافعة لدعم الرفاهية والحفاظ عليها، أو بعبارة أخرى التكامل الممنهج بين السوق والبحث العلمي، إذ أن تضافر جهود البحث العلمي والسياسات التي تجعل من إنسان النهضة محوراً لبرامجها، كما أن متطلبات سوق العمل أضحت ترتكز على المهارات والكفاءات المتعلّمة والمتكونة التي باستطاعتها أن تستوعب تعقيدات ومهام الوظائف داخل المشاريع والمؤسسات والشركات، مما يدفع رجال النهضة من أن يجعلواأولى استراتيجياتهم تتمحور حول الإنسان بغية تأهيله لتحمل الرسالة النهضوية العملية والعلمية في تدبير العلم والعمل، ولهذا يعتبر تدبير العلم في شقه الإنساني هو تدبير للموارد البشرية التي تعتمد على التكوين والتكوين المستمر للقوة العاملة لكي تستجيب لمتطلبات السوق بعد تحقق النهضة، فالعلم وسيلة للتقدم النهضوي وليس غاية في حد ذاته والتدبير مبحث يخدم العلم بتدبيره[9]،والتعليم في النهاية هو جهد مجتمعي يقوم على تفاعل مختلف الفئات والقوى النشطة في المجتمع، حيث أن التضافر المجتمعي المطلوب والموصوف يضمن تواؤم نسق التعليم، مدخلات وبنية ومخرجات مع حاجات تنمية الإنتاج وتقدم المجتمع،ويتبلور الطموح للنهضة أيضاً في مجال بناءرأس المال البشري .

6- آلية التحفيز الشامل حكومة وشعباً، تضمن النهضة توازن واستقرار القطاعات بالمحفزات المباشرة وغير المباشرة، فتحفيز قطاعي التربية والتعليم ليخدما الصناعة والتكنولوجيا، كما تحفز السكان على المساهمة في النمو الصناعي والتقني بتنظيم دورات وندوات ونقاشات موسعّة لإعطاء الفرصة للكل ليدلو بدلوه ويساهم بالأفكار والانجازات التي تراها قيادة النهضة ملائمة للحفاظ على المكتسبات التي تحققها النهضة والسعي نحو مكتسبات جديدة، وتساهم في تلك النهضة كل المؤسسات بما فيها الدينية، والكل يجب أن يتحمل و يكون مسؤول عن الرفاهية التي يعيش فيها ومطالب بالحفاظ عليها، فهذه المسؤولية التي تتحملها المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المدنية والدينية تجعل من النهضة مهمة سهلة التحقيق، فأي نهضة بعد نجاحها تعتمد على قدرتها في الاستخدام والتوظيف الكامل للطاقات والإمكانات

المتاحة كل حسب اختصاصه، كما أن النمو الاقتصادي ايضاً يتوقف على توظيف تلك الموارد والقدرات البشرية[10] .

7- إن المقاومة، من حيث هي تعبير مادي عن إرادة التحرر من الاحتلال، آلية دافعة في عملية النهضة، وهي ليست ضرورة للمشروع النهضوي من زاوية الحاجة إلى التصدي للمطامع والمخططات الأجنبية فحسب، بل لأن مشروعاً نهضوياً لا تكون المقاومة مضموناً له هو مشروع هش وقابل للانكسار، وكلما كانت روح المقاومة نشطه ومتّقدة في الأمة، كانت إرادتها في النهضة عالية، وأخطر ما يمكن أن يدمر إرادة النهضة إنما هي روح اليأس والإحباط والهزيمة النفسية[11].

المحور الثاني – النهضة الكورية: المسار والنتائج

اولا: المسارات التي اتبعتها كوريا للنهوض بواقعها المتخلف:

على الرغم من قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها كوريا الجنوبية وارتفاع عدد سكانها إلاّ أنها استطاعت من تحقيق نهضةشاملة في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية ومن ضمن هذه النهضة، النهضة الاقتصادية،وحدثت هذه النهضة بعد ما عاشت كوريا ردحاً طويلاً من الزمن في الحروب والدمار والتخلف والاستعمار ،إذ(كانت كوريا الجنوبية منذ تأسيسها واحدة من أفقر دول العالم، حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتعدى (80) دولاراً سنوياً، ومع انتهاء الحرب الكورية تراجع دخل الفرد إلى حوالي (50) دولاراً سنوياً، نتيجة للدمار الاقتصادي والفوضى السياسية، وأصبحت كوريا تعيش على المساعدات الخارجية بشكل كامل ودخلت البلاد في مرحلة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية)[12]،حيثتمكنت وخلال ثلاثة عقود من العمل المتواصل أن تحقق تلك النهضة الاقتصادية الواسعة، وأن تصبح عضواً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهناك العديد من المسارات والاليات التي اتبعتها كوريا لتحقيق النهضة والتي يمكن ذكرها بمسارين أساسيين هما:

1- المسارات ذات التأثير الخارجي .

لعبت المسارات الخارجية دوراً كبيراً في نجاح تلك النهضة ، والتي تمثلت في الصراع بين القطبين المتعاديين، وانعكاس أبعاد هذا الصراع على منطقة شرق آسيا من خلال المواجهة بين الولايات المتحدة من جهة، والصين والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى، وقد وفرت أمريكا لكوريا الجنوبية مظلة الحماية العسكرية التي كانت بحاجة لها، كما وفرت لها الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها، لقد أرادت أمريكا أن تجعل من كوريا إنموذجاً يحتذى به للاقتصاد الحر في مواجهة النظام الشمولي في الشمال، ولما كانت كوريا الجنوبية ذات أهمية فائقة في المواجهة مع كوريا الشمالية التي تدعمها الصين والاتحاد السوفيتي السابق[13].

احتضنت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية وأولتها رعاية مادية وفنية وعسكرية خاصة، وتنوعت برامج المعونة وتدفقت في كافة الأشكال والصور الممكنة، ومن أهمها[14]:

أ- المعونات الخارجية، لعب الاحتلال الياباني دوراً كبيراً في تمويل النهضة الاقتصاديةوالاجتماعية في كوريا من خلال الاستثمارات اليابانية والتي عملت على توطينها للتقنية وتسريع استيعابها، ومن ثم بدأ

برنامج المعونات والمساعدات الامريكية بعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني يأخذ عدة قنوات ومن أهم هذه المعونات والمساعدات هي:

– المساعدات الاقتصادية، حصلت كوريا الجنوبية على مساعدات اقتصادية من أمريكا طوال الفترة من عام (1946 – 1957) .

– المساعدات الفنية، من أهم صورها، تدريب الاقتصاديين الكوريين في الولايات الامريكية والذين تم استيعابهم في الجامعات وقطاعات الأعمال، وتمت الاستفادة القصوى منهم في عهد الرئيس (Park)، وكان لهم فضل كبير في انجاح النهضة الكورية، كذلك في تدريب الفنيين من العمال والمهندسين الكوريين في مؤسسات التدريب المهني والمصانع الامريكية، ومن الصور أيضاً المعونة على إقامة المؤسسات القادرة على اداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجيا، وصورة أخرى تمثلت في المساعدات للمجال التعليمي، حيث قدمت الولايات المتحدة بين الاعوام (1952 – 1966) حوالي (100) مليون دولار استعملت في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية في كوريا .

ومن قبل في عهد الاحتلال الياباني، حيث استعملت اليابان التعليم كأداة للتمدن السياسي وطورته ليلبي احتياجات الزراعة العصرية والتصنيع، فأنشأت (306) مدرسة ابتدائية مجانية بمستوى عالٍ، كما أنشأ اليابانيون العديد من المدارس الريفية لتعليم التقنيات المتقدمة للإنتاج، أيضاً ساهموا في رفع نوعية اليد العاملة في الصناعة من خلال إنشاء مدارس مهنية، وكذلك كانت مساهمة لليابان عن طريق العاملين العائدين من اليابان ، وهذه كلها بالنتيجة ساهمت في إنشاء الهياكل الأساسية للتعليم والتي أصبحت قاعدة للنمو الاقتصادي فيما بعد .

– المعونات من فائض السلع الغذائية الامريكية، حيث كانت أمريكا تقدم من فائض الحبوب والسلع الغذائية مساعدات غذائية للدول الصديقة ومن ضمنها كوريا الجنوبية، وتقوم كوريا بتسديد قيمتها لأمريكا بعملتها المحلية، وليس بالدولار الامريكي .

ب– الاستفادة من الانفاق العسكري الامريكي، فقد استفادت كوريا في الفترة من عام (1953 – 1963) من الانفاق العسكري الامريكي، الذي اتخذ الصور الآتية:

– نفقات أفراد القوات الامريكية في كوريا الجنوبية .

– مبيعات الكهرباء والمياه وخدمات النقل والمواصلات إلى القوات الامريكية المرابطة في البلاد.

ج– الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا:

لعب توظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دوراً هاماً في التطور الصناعي الحاصل في كوريا، حيث استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والامريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية .

د– أثر العوامل السياسية في دعم الاقتصاد الكوري، لقد تمثل هذا الاثر في صور عديدة منها:

– منح تفضيلات تجارية خاصة لكوريا الجنوبية.– زيادة الحصص الاستيرادية الممنوحة من جانب أمريكا.– غض الطرف عن كوريا في حال انتهاكها للقواعد المنظمة للتجارة الخارجية الامريكية .

2– المسارات ذات التأثيرات الداخلية للنهضة الاقتصادية .

لا تكفي المسارات الخارجية وحدها لتفسير النهضة الاقتصادية ووتائر النمو السريع الذي حققه الاقتصاد الكوري الجنوبي، وإنما يكتمل هذا التفسير بإضافة المسارات ذات التأثيرات الداخلية .

أ- المسار الفكري للنهضة ودور القيادة الفاعلة .

" المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، ومصلحة الأمة تسبق مصلحة الفرد " هذه هي الفكرة والشعار الذي رفعه الرئيس الكوري الجنوبي الجنرال " Park Chang Hee " عندما بدأت مسيرة النهضة الاقتصادية الكورية سنة 1962، والذي كان لقيادته الواعية والمخلصة والطموحة باعتباره ضمير الأمة الحي الفضل الأكبر في تحويل كوريا الجنوبية من ثالث أفقر دولة في آسيا، إلى ثالث دولة صناعية فيها (بعد اليابان والصين)، وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم، حيثاستطاعت كوريا تحقيق ما أجمع علماء الاقتصاد الغربيين على تسميته بـ " المعجزة الاقتصادية الكورية "،خلال جيل واحد وفي زمن قياسي- وهو 26 عاماً فقط (1962 -1988)[15] .

ب- مسار القيم النهضوية والمشاركة الشعبية .

تشير الدراسات التي أهتمت بالتجربة الكورية إلى أن الدافع القوي الكامن خلف نجاحها الباهر، هو المناخ الاجتماعي الملائم للنهضة والمتمثل بمنظومة المبادئ والقيم التي يؤمن ويتمتع بها الإنسان الكوري والملائمة لتحقيق نهضة اقتصادية رائدة، حيث أنه وبالرغم من التعدد العرقي (تعتبر كوريا من احدى أكثر البلدان المتجانسة عرقياً في العالم) والديني الذي يتميز به مجتمعها، إلاّ أن القيم المعنوية كانت على الدوام الاداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصيغة جماعية، ومن ثم فقد شكلت العامل الرئيس في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة شاملة يراد تحقيقها، وما زال الزعماء الكوريون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية .

كما يبرز جانب هام للانطلاق الاقتصادي، وهي المشاركة الشعبية ودورها في المساهمة الفاعلة في النجاح الصناعي، إذ أن الخطط التنموية للحكومة تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوباً من الشعب بمختلف فئاته، فقد ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على ايجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية، ولعب هذا المعهد دوراً رائداً في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والاحزاب السياسية بما فيها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الأهلية، وكانت تلك الملتقيات سبباً في الوصول إلى خيارات سياسية واقتصادية مقبولة من الجميع، هذا إلى جانب مهمة المعهد الأساسية في أعداد أبحاث التنمية والتطوير لمساندة الحكومة في تصميم ووضع السياسات التنموية والصناعية[16] .

ج- تعبئة الموارد البشرية والاهتمام بالمنظومة التعليمية والتربوية.

وكوريا الجنوبية تقدر مسألة التعليم وتوليه اهتماماً بالغاً، حيث وسعت التعليم من عام (1945) فزاد بشكل كبير وسريع الاقبال على التسجيل في المدارس على كل المستويات للأعوام (1945 – 1965) باستثناء مدة الحرب الكورية (1950 – 1953)وتضافرت تلك الجهود الحكومية مع التركيز العام على التعليم خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وكنتيجة لذلك فقد شهدت مؤشرات التعليم نمواً مفاجئاً منذ الستينات وحتى نهاية فترة السبعينات، فعلى سبيل المثال، زاد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية

من نحو (30%) إلى (70%) بين عامي (1965) و (1978)، كما زاد عدد العلماء والمهندسين من (7) إلى (22)لكل ألف نسمة من السكان خلال نفس[17] .

ومن الجدير بالإشارة إلى أن التعليم في كوريا مجاني وإلزامي من سن (6 – 14) ويوجد فيها نحو (330) معهد للتعليم العالي، يسجل فيها أكثر من (3) مليون طالب سنوياً،كما ويوجد العديد من الجامعات العامة والخاصة في عواصم الاقاليم في كوريا، وتبلغ نسبة التعليم بين البالغين من السكان نحو (98%) إذ يعلق الكوريون أهمية خاصة على التعليم بوصفه وسيلة لتحقيق الطموحات الشخصية والارتقاء الاجتماعي، وبدأ إنشاء المدارس الحديثة في كوريا منذ عام (1880) وبعد تأسيس جمهورية كوريا في عام (1948) بدأت الحكومة الكورية في إنشاء نظام للتعليم الحديث حيث أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً وهذا يدل على أن الشعب الكوري المتعلم قد أدى دوراً مهماً وعنصراً أساسياً لنمو الاقتصاد الكوري السريع الذي أحرزته البلاد خلال العقود الثلاثة[18]،من القرن العشرين .

وتعد وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية مؤسسة حكومية تتحمل المسؤولية عن صياغة السياسات التعليمية وتنفيذها، وتقوم الحكومة الكورية بتقديم توجيهاتها للسياسات التعليمية الأساسية إلى جانب المساعدات المالية، وتتولى الحكومة الاشراف على الشؤون المالية للتعليم حيث تمثل المعونة المالية الحكومية أكبر نسبة في موازنات التعليم العامةوكانت نفقات التعليم في كوريا عام 1968 بحوالي (8.8%) من الناتج القومي الاجمالي GNP، وارتفعت عام (1990) إلى (10.8%) من الناتج القومي الاجمالي[19] .

د– المناخ والبيئة الاقتصادية الملائمة .

تميزت كوريا الجنوبية من بين الكثير من البلدان النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق الانطلاقة لنهضة اقتصادية فيها، وكانت من أهم مميزات هذا المناخ هي:

– إرساء مؤسسات اقتصادية وسياسية، ففي بدايات كوريا الجنوبية تم تشكيل مؤسسات اقتصادية وسياسية من قبل المناهض للشيوعية Syngman Rhee (1948 – 1960) – ذات شهادات عليا من جامعتي هارفارد ويرينستون– حيث شجعت تلك المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار والتجارة، كما شجعت السياسات السليمة المتعاقبة والمرنة على الاستثمار والتصنيع[20] .

– الاستقرار السياسي والاجتماعي، فقد عملت كوريا وبجهود حثيثة على توفير المناخ الديمقراطي بالمعنى السياسي والاجتماعي الذي يعتبر البيئة الصحية التي يمكن للمشاريع الاقتصادية أن تنمو وتزدهر وتتطور من خلالها، وتهيئة المناخ الصحي يشكل أهمية لإطلاق عملية نهضوية حقيقية .

– البنية التحتية، عملت كوريا ومنذ بداية تأسيسها على تهيئة بنية تحتية من محطات الطاقة والمطارات وطرق النقل والكوادر التعليمية والأيدي العاملة الماهرة، ومن جانب أخر عملت على النهوض والتكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية، أي تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن بحيث لا يهمل القطاع الزراعي على حساب تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري .

ثانيا: كوريا والنتائج المتحققة من نهضتها:

استطاعت كوريا من استثمار الفرص التي تهيئت لها للانتقال من واقعها المتخلف، ذلك عِبر اتباعها وتطبيقها للمسارات الداخلية والخارجية، لتحقيق النهضة الشاملة وعلى كافة الاصعدة والمجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والتعليمية...الخ، وسيركز الباحث على النتائج التي تحققت في كوريا وخلال مدة قصيرة، على صعيد النهضة الاقتصادية فيها والتي سميت من بعض العلماء والكتّاب الاقتصاديين بالمعجزة الاقتصادية، وأهم هذه النتائج هي:

النتيجة الأولى– التطورات المتسارعة في نمو الناتج الإجمالي وهيكلة القطاعات الاقتصادية .

بغض النظر عن الأساليب والمسارات التي اتبعتها كوريا الجنوبية في تحقيق النهضة الاقتصادية، فلا شك أنها قد استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية غير مسبوقة، وبشكل مطرد، وعَبَر فترة ممتدة من الزمن، وهذه النجاحات الباهرة التي حققتها بالرغم من تعرضها لعدة نكسات خلال مسيرتها النهضوية.

يمكن أن نلحظ من الشكل (1) وبعد الحرب الكورية، خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي كان اقتصاد كوريا تقليدياً يعتمد على الزراعة، ومع ذلك فقد نما الناتج القومي الاجمالي بسرعة للأعوام من (1953 – 1957) بلغ متوسطها حوالي (5%) سنوياً، في حين بعد تطبيقها خطط تنموية أحرزت نمواً حقيقياً بمعدل (9.2%) سنوياً ما بين الأعوام (1982 – 1985) و (12.5%) بين عامي (1986 – 1988)، أما في عام (1998) هبط هذا المعدل إلى (6.7%) بسبب الازمة المالية، ومن ثم تعافى في أواخر عام (1999) إلى معدل (10.7%) ومن ثم حققت معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (8%) من عام (1965) إلى عام (2004)، وفي عام 2010 عادت معدلات النمو الى الارتفاع اذ وفقا لبيانات البنك الدولي وصل معدل النمو في العام المذكور الى 6.5% بعدها انخفض في عام 2015 الى 2.79% والى 2.83 في عام 2016. كما أنها حققت في المدة 1965-2004 استثمارات بلغت نسبتها في المتوسط نحو (30%) من الناتج المحلي الاجمالي[21]، وبذلك أصبح اقتصادها من بين أسرع الاقتصاديات في العالم نمواً، وثالث أكبر اقتصاد في أسيا بعد اليابان والصين[22].

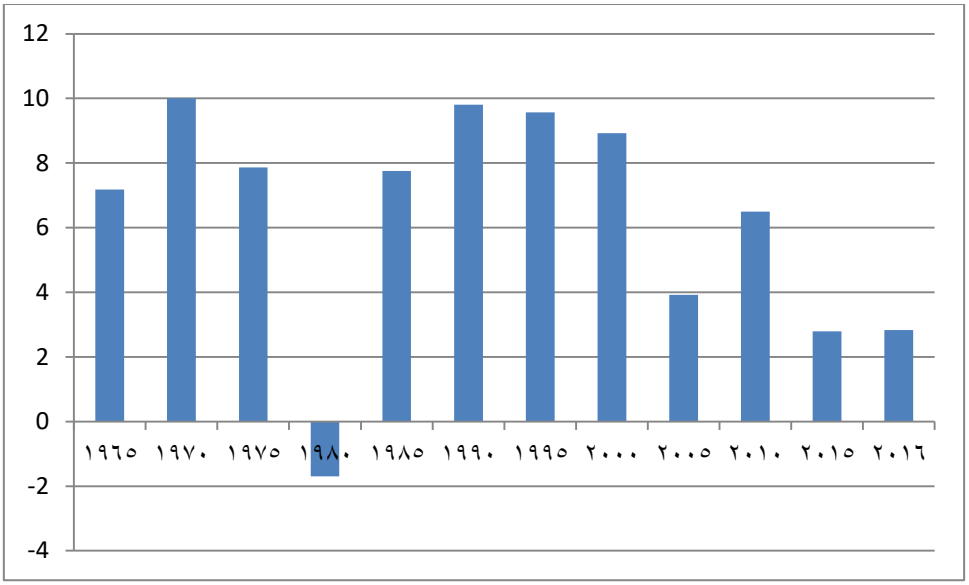

شكل (1) نسبة النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي لسنوات مختارة

من أعداد الباحث بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org–

كما تشير بيانات الجدول (1) إلى ارتفاع نصيب دخل الفرد من اجمالي الدخل القومي من (87) دولار امريكي عام (1962) إلى (20265) دولار عام (2010)، ثم (27105) دولار في عام 2015 وتشير هذه الأرقام المعبرة إلى النجاح الكبير لبرامج النهضة الاقتصادية وما حققته من نتائج .

جدول(1) تطور نصيب دخل الفرد من اجمالي الدخل القومي الكوري لسنوات مختارة (دولار)

البيان	1952	1962	1963	1967	2004	2010	2014	2015
نصيب الفرد من الدخل القومي	60	87	100	150	14162	22087	27811	27105

من أعداد الباحث بالاعتماد على:

- سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ " هان "، وزارة الاقتصاد الوطني- قسم السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2006، ص24-ص72 .
- عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو-حزيران، 2013، ص6 .
- بيانات البنك الدولي http://databank.albankaldawli.org/data.

وقد مر الاقتصاد الكوري بتغييرات كبيرة خلال مسيرته الاقتصادية منذ صياغة أول خطة اقتصادية عام (1962)، وحتى الوقت الحاضر، كان من أبرزها[23] .

- الدور الكبير الذي لعبه القطاع الصناعي في تعظيم الناتج المحلي الاجمالي لكوريا .
- التحول من التركيز على الصناعات كثيفة العمل، ذات القيمة المضافة المتدنية (مثل صناعة الالبسة والمنسوجات، الجلود والاحذية، المواد الغذائية، التبغ والمشروبات)، إلى التركيز على الصناعات الثقيلة والكيماوية كثيفة رأس المال وذات القيمة المضافة العالية، ومن ثم التركيز على صناعة التقنيات العالية .
- إذ نلحظ من بيانات الجدول (2) كيف تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والكيماوية في هيكل الصناعة التحويلية حيث بلغت مساهمة مخرجات هذه الصناعات نسبة (77%) من اجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام (1999)، مقارنة مع (33%) عام (1970) وانخفاض بالمقابل الوزن النسبي للصناعات الخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية من (67%) عام (1970) إلى (23%) عام (1999).

جدول (2) تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية (%)

البيان	1970	1975	1980	1990	1993	1999
الصناعات الثقيلة	33	41	50	65	71.7	77
الصناعات الخفيفة	67	59	50	35	28.3	23
المجموع	100	100	100	100	100	100

سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ " هان "، وزارة الاقتصاد الوطني- قسم السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2006، ص52-ص55 .

- نتيجة للتغيرات التي حدثت في هيكل الاقتصاد الكوري، تغيرت بالمقابل مساهمة القطاع الصناعي (28%)، والخدمات (68%)، والزراعة (4%)، عام (1999)، مقابل (19% و 38% و 43%)

على التوالي عام (1967)، أما في عام (2004) فقد كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية كالاتي: الصناعة (20%)، الخدمات (77%) والزراعة (3%) .

النتيجة الثانية – السياسة التجارية وتركيبة الصادرات .

لم تتواجد تجارة خارجية لكوريا الجنوبية بُعيْد الاحتلال الامريكي (1945 – 1948) لها لأن البلاد كانت تكافح من أجل التغلب على النقص في المواد المحلية، لقد حدث جفاف مدمر في عام (1948) بحيث تطلب استيراد كميات كبيرة من حبوب الغذاء، وبسبب الاضطراب السياسي الدائم، تلقي الولايات المتحدة خططها لتزويد كوريا بـ (500) مليون دولار للاستثمار في التطوير[24] . وخلال المدة من عام (1962 – 1970) بدأ التصنيع المرتكز على الصادرات وشجع منح الحوافز المالية، مثل اعفاء الواردات من المواد الأولية الخاصة بصناعة التصدير من الضرائب على إنتاج سلع التصدير، مما حفز نمو الصناعات النسيجية.

وصناعة الأحذية، الماكنات الكهربائية، وعدداً من صناعات الادوات الصغيرة، وسهلت الحكومة عملية استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعات الناشئة، كما تم السماح باستيراد كميات كبيرة من الحبوب الرئيسية للبلد، ومن الجدير بالإشارة إلى أن الخطة الاقتصادية الخمسية الثالثة قد ركزت على الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية، وتقوية الاقتصاد الموجه للتصدير، بدأ تصدير السيارات الكورية، وأخذت تختفي السيارات المستوردة عملياً من السوق، وفي المقابل أخذت صناعات السلع الاستهلاكية المحلية بالتناقص بسبب فرض الحكومة رقابة صارمة على أسعارها، وازدادت الصادرات خلال الفترة المذكورة بنسبة (45%) في السنة[25] .

جدول(3) الاتجاه في تركيبة المنتجات من الصادرات الكورية (%)

البيان	1962	1972	1980	1995	2000	2011
صناعة السلع الأساسية	72.3	11.1	7.7	4.9	2.8	2.8
المنتجات الصناعية	27.7	88.9	92.3	95.1	97.2	97.2
الخفيفة	NA	67.4	48.4	19.9	16.2	6.2
الثقيلة	NA	21.5	43.9	75.2	81	91

- Troy Stangarone, KORA'S ECONOMY, The Korea Economic Institute Of America, Printed in the United States of America, 2012, pp23

- Note: NA, means not available .

وفي ذات السياق شهد عام (2011) مقارنة بعام (1962) تطورات مهمة على صعيد تركيبة المنتجات من الصادرات في كوريا، إذ نلحظ من بيانات الجدول (3) أن صناعة السلع الأولية في عام (1962) كانت تشكل من الصادرات الكورية حوالي (72.3%) بينما انخفضت بدرجة كبيرة في عام(2011) إلى (2.8)، وكان ذلك لحساب المنتجات الصناعية التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً على حساب السلع الاساسية، فمن (27.7%) عام (1962) إلى (97.2%)، بينما ارتفعت المنتجات الثقيلة والكيمياوية إلى حدٍ كبير من (21.5) عام (1972) إلى (91%) في عام (2011)، وفي ذات السياق ففي عام (1962

) كانت صادرات كوريا الجنوبية تشكل فيها المنتجات كثيفة العمالة كالملابس والمنسوجات، أما في عام (1972) دفعت الحكومة الكورية بسياسات اقتصادية متنوعة لتطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية مثل الصلب وبناء السفن والسيارات ومن عام (1980) وحتى الآن، والاقتصاد الكوري قد قام بتصدير قدراً كبيراً من رأس المال والسلع الكثيفة التكنولوجية، هذا التغيير في اتجاه المنتجات المصدّرة يفسر لنا لماذا تطورت كوريا وحققت نهضتها الاقتصادية وتشمل أهم صادراتها السفن والسيارات وأشباه الموصلات، شاشات العرض وأجهزة الاتصالات المتنقلة، وغيرها .

ومن الجدير بالإشارة فقد أدى النمو السريع للاقتصاد الكوري في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين إلى زيادة ملحوظة في الصادرات والواردات، حيث كانت الصادرات مفتاح التوسع الصناعي في كوريا الجنوبية، حتى عام (1985) كانت الواردات أكبر من الصادرات، وذلك لتأمين متطلبات النهضة الاقتصادية من البلدان المتقدمة مثل الآلات والمعدات والتكنولوجيا، لكن هذا الوضع أنعكس فيما بعد، ففي عام (1986) سجلت كوريا فائضاً في الميزان التجاري مقداره (4.2) مليار دولار، وبحلول عام (1988) كان الفائض في الميزان التجاري قد وصل إلى (11.4) مليار دولار، لقد تجاوزت تجارة كوريا الجنوبية السنوية الـ (100) مليار دولار للمرة الأولى في عام (1988) مما جعلها أكبر عاشر دولة في العالم في التجارة[26]، والجدول أدناه يبين درجة تطور التجارة الخارجية لكوريا.

جدول(4) التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية (مليار دولار أمريكي)

البيان	التصدير	نسبة الاعتماد على التصدير (%)	الاستيراد	نسبة الاعتماد على الاستيراد (%)	نسبة الاعتماد الكلي على التجارة (%)
1965	0.18	6.0	0.46	15.3	21.3
1970	0.84	10.5	1.98	24.8	35.3
1975	5.08	24.1	2.27	34.5	58.5
1980	17.1	28.2	22.29	35.8	64.0
1985	30.280	32.4	31.14	33.3	65.8
1990	65.02	25.8	69.84	27.7	53.4
1995	125.01	24.2	135.12	26.1	50.3
2000	172.270	33.7	160.48	31.4	65.0
2004	254.0	37.0	224.0	34.0	71.0

سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ " هان "، وزارة الاقتصاد الوطني– قسم السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2006، ص120.

ومن الجدول (4) نلحظ أن قيمة الصادرات ارتفعت من (0.18) مليار دولار عام (1965) إلى (17.1) مليار دولار عام (1980) وهذه الفترة تعتبر بداية الانطلاقة الصناعية في كوريا، أي نمت الصادرات بأكثر من (17) ضعف، ووصلت صادراتها في عام (2004) إلى (254.0) مليار

دولار، وبذلك تكون صادرات كوريا الجنوبية مؤشراً مفيداً ومقياساً لقياس حيوية النهضة الاقتصادية فيها والسلامة العالمية للنمو الاقتصادي .

النتيجة الثالثة – مؤشر العمالة في القطاعات الاقتصادية .

من هذه الدلالة والمؤشر يمكن التعّرف على اقتصاد أي بلد هل يتمتع ذلك الاقتصاد بدرجة عالية من التطور الاقتصادي أم لا ؟ وعليه فكلما كانت تلك القوى العاملة موّزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وبنسب ملائمة نوعاً ما بين هذه القطاعات وخاصة قطاع الخدمات والقطاع الصناعي دلّ ذلك على درجة معينة من التطور والنهضة الاقتصادية التي وصل لها البلد المعني، فمثلاً نجد في بعض البلدان المتخلفة القطاع الزراعي فيها يستعمل جزءاً هاماً وكبيراً من قوة العمل لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان[27] .

وبناءاً على ما تقدم فإن كوريا كانت احدى تلك البلدان المتخلفة حتى منتصف القرن العشرين، ففي بداية الرخاء الاقتصادي في عام (1963) كان يعمل أغلب الكوريين في الزراعة حيث يعيش (63%) من السكان في المناطق الريفية البعيدة ولكن في السنوات الخمس والعشرين التالية تحولت كوريا الجنوبية من بلد زراعي ريفي بالدرجة الأولى إلى بلد صناعي حيث انكمشت القوة العاملة بالزراعة إلى (21%) فقط في عام (1989)[28]، وعليه فإن العمال الكوريين كان لهم خصائص وصفات، حيث أن معظم القوى العاملة كان لها خبرة فقط في الزراعة، وباستعمال أدوات زراعية بسيطة، وخبرات قليلة جداً في الصناعة تحت حكم الاستعمار الياباني، وكانت متركزة في صناعة المنسوجات، التي كانت مملوكة لليابانيين، كما رسخ اليابانيين في عقول الكوريين أنهم غير مناسبين للقيام بصناعة الآلات والمعدات، مما جعل السكان تعتقد أن صناعة الماكينات يمكن أن تتم فقط في اليابان والدول الغربية، ويستحيل أن تتم في كوريا، وكان السبيل للخروج من ذلك وحصول التغيير هو شروع الحكومة الكورية لتحقيق النهضة بالتعليم والتدريب مما جعل السكان يدركوا أهمية ومنافع النهضة الاقتصادية وتغيير الأفكار السلبيةللعمال، وسعي الحكومة لتوفير فرص العمل حتى لو كان على سبيل تصدير العمالة الزائدة للخارج[29]. ولقد شهدت القوة العاملة التي كان مجموعها في عام (2001) هو (24) مليون عامل، أما من حيث التوزيع القطاعي للعمالة (11%) يعملون في القطاع الزراعي، و (28%) في القطاع الصناعي، و (61%) في قطاع الخدمات، أما في عام (2007) فقد أنخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي إلى (7.2%) وكذلك في القطاع الصناعي إلى (25.1%)، في حين ارتفع في قطاع الخدمات إلى (67.7%)، وهذا يدلل على مدى التطور والتقدم الاقتصادي الحاصل في كوريا الجنوبية[30].

النتيجة الرابعة – دلالة انتقال الاقتصاد الكوري من التقليدي إلى الصناعي .

النتائج التي تم ذكرها أنفاً يمكن اعتبارها نتائج جزئية على مستوى نهضة الاقتصاد الكوري، والنتيجة الرابعة هي مؤشر يدل على مدى النهضة التي حققها الاقتصاد الكوري، خلال فترة قصيرة نسبياً تحوّل فيها الاقتصاد من تقليدي متخلف يعتمد على الإنتاج الزراعي إلى اقتصاد صناعي متطور .

وهذه النهضة الاقتصادية يمكن تقيمها كمياً باستعمال معامل " هوفمان[31] " (HC) (Hoffmann Coefficient)، حيث يقسم " هوفمان " مراحل النهضة والتطور الاقتصادي للدولة إلى أربع مراحل[32].

- المرحلة الأولى: إذا كان المعامل بين (3.5 – 6.5)، تكون الدولة في هذه المرحلة في طور التخلف.
- المرحلة الثانية: عندما يكون المعامل ما بين (1.5 – 3.5)، تكون الدولة في هذه المرحلة في بداية طور عملية التصنيع .
- المرحلة الثالثة: تكون الدولة في هذه المرحلة من التصنيع عندما يكون المعامل ما بين (0.5 – 1.5)، وعندها تكون الدولة في بداية مرحلة تطوير صناعة الآلات والمعدات .
- المرحلة الرابعة: تدخل الدولة المرحلة الرابعة من التطور الصناعي عندما يكون معامل " هوفمان " أقل من (0.5)، وفي هذه المرحلة تكون الدولة قد دخلت طور الصناعة المتقدمة .

لقد كان معامل " هوفمان " عام (1960) هو (4.26)، وهذا يعني أن القيمة المضافة من الصناعات الخفيفة كانت تزيد عن أربعة أضعاف تلك المتولدة في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وبعبارة أخرى، لم تكن كوريا الجنوبية دولة صناعية حسب معامل " هوفمان " يجب أن يكون المعامل أقل من (0.5)[33] .

منذ عام (1962) بدأ الرئيس (Park) بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى، وهي تعتبر بداية الخطط الخمسية الاقتصادية للنهوض بواقع كوريا المتخلف، على أمل أن يجعل من كوريا دولة تكون قادرة على الاستغناء عن المساعدات الاجنبية، وتقضي على المجاعة في البلاد، ومن المعلوم كانت كوريا دولة فقيرة جداً وكان أبعد ما يكون عنها أن تحلم بأن تصبح بلداً صناعياً متقدماً في ذلك الوقت، إلاّ أن كوريا قد حققت هذا الحلم وفي وقت قياسي لم يتجاوز الثلاثة عقود، وصنعت معجزة أسيا كما يسميها أغلب العلماء الاقتصاديين .

ومن الجدير بالذكر ووفقاً لمعامل " هوفمان " يعتبر صعود البلد من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة بمثابة تغيير ثوري، فكيف وأن كوريا الجنوبية قد وصلت إلى المرحلة الرابعة في وقت قياسي وعليه يمكن قياس سرعة التطور الصناعي والنهضة الاقتصادية الكورية وفق معامل " هوفمان "، حيث يشير الجدول (6) إلى أن المعامل بلغ (2.46) عام (1964)، بعد أن كان (4.26) عام (1960)، وقد وصل معامل " هوفمان " إلى (0.96) عام (1977) وإلى أقل من (0.5) عام (1988)، وهذا يعني أن كوريا أصبحت بمصاف الدول الصناعية المتقدمة في ذلك الوقت.

وأخيراً فإن هذه النهضة والمعجزة التي حدثت كانت لم تتحقق في كوريا لو لم تكن قد خططت وطبقت للعديد من الاجراءات والسياسات وعلى جميع الاصعدة والمستويات ومن هذه السياسات(استراتيجيات التنمية الاقتصادية، اقتصاد السوق والاطار المؤسسي للتنمية، أي مزجت السياسات التنموية الكورية بين تخطيط الدولة المركزي ونظام السوق)، التنمية الصناعية وتغيير دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التصنيع الكوري وتنمية الموارد البشرية، السياسة الزراعية وتنمية الريف، استراتيجيات الترويج للصادرات والسياسة التجارية والاستثمار الاجنبي، وغيرها من السياسات الاخرى التي تضافرت وحققت تلك النهضة والمعجزة .

المحور الثالث – العراق: مشكلات الماضي والحاضر

عانى الاقتصاد العراقي ولمدة طويلة من مشاكل عديدة، لذا يمكننا القول بأن ما من مرض أو مشكلة اقتصادية إلاّ ووجدت في الاقتصاد العراقي، سواء في الزمن الماضي أم الحاضر الذي اضاف مشاكل إلى مشاكله المزمنة، لذا يمكن أن نقسّم مشاكل الاقتصاد العراقي إلى قسمين من الناحية الزمنية، فالقسم الأول: هو يتمثل بمشاكل الاقتصاد قبل عام (2003)، فبالرغم من تعدد المشاكل إلاّ أننا سنقتصر التحليل على المشاكل الاقتصادية الرئيسة كمشكلة الاحادية، التي تعد من أهم هذه المشاكل في الوقت الماضي والحاضر أضافة إلىالبطالة، التضخم،... الخ .

1- مشكلة أحادية الاقتصاد واختلال بنية الانفاق العام:

تتسم اقتصادات البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، بتبعيتها نحو الخارج ومما يعزز من هذه التبعية الاقتصادية اعتماد أغلب هذه البلدان على سلعة واحدة في تحقيق دخلها القومي، فالنفط يشكل المصدر الأكبر من مصادر الدخل القومي في العراق وليس هنالك ملامح في الأفق القريب تشير إلى إمكانية التحوّل نحو تنويع مصادر الدخل، بسبب عدم وجود الرغبة الحقيقية للخروج بالاقتصاد العراقي من الواقع الذي يعيش فيه، ومن هنا نستطيع القول بأنه خلال هذه المرحلة لم يشهد الاقتصاد العراقي حركة تنموية حقيقية، بسبب ابتعاد الحكومات المتعاقبة عن مصالح مواطنيه في العراق وطموحه وهمومه، وكذلك عدم قدرة تلك الحكومات على تسخير الموارد والثروات الناجمة عن تصدير النفط لخدمة تطلعات أبنائه ، وإنما في استعمالها غير العقلاني، فالاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في بنية الانفاق العام[34]، حيث أن الخزينة العامة للدولة سُخرت للنفقات العسكرية والحروب المدمرة التي حصلت في مراحل متعاقبة من تاريخ العراق المعاصر .

حيث أفضت عسكرة المجتمع إلى نتائج خطيرة، إضافة إلى التضخم الذي أصاب الهيكل العسكري وتضاعف عدد أفراده ، كان الإنفاق الكبير عليه قد بدأ بالتصاعد وبالتأثير في الإنفاق على الجوانب الأخرى، فلقد بلغ ما هو مخصص رسمياً للجيش والتصنيع العسكري ما نسبته (68%) من الموازنة العامة، أما التخصيص الحقيقي فلقد بلغ بحسب اتهامات أخرى للنظام (75%) من الموازنة، وهي صورة متطرفة لتبديد موارد المجتمع[35] .

2- مشكلة الفقر:

لقد أخذت مشكلة الفقر تلفت الانتباه في العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين وما رافقها من أحداث أثرت نتائجها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد، فتدهورت في ظلها الأوضاع المعيشية والحياتية بمختلف صورها بعد توقف عملية التنمية مع فرض العقوبات الاقتصادية (1990 – 2003)، وقد تدخلت عوامل عديدة كأسباب للفقر في العراق منها الحروب الداخلية والخارجية، والعقوبات الاقتصادية ، وطبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية، وقد أثرت الظروف الاقتصادية المتردية على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك الاجتماعي هو الفقر المدقع للذين يعيشون على الدخل المحدود من القطاع العام اذيشكلون حوالي (40%) من السكان مما دفعهم الى اعتماد بديل أو أكثر من مثل :

الاعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية، بيع الأثاث المنزلي، والحصول على إعانات من أقارب يسكنون في الخارج، وإيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها، وتقدِر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من أربعة ملايين عراقي قد أجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[36] .

3- مشكلة البطالة:

يلاحظ أن الاقتصاد العراقي عانى ويشكل كبير من مشكلة البطالة منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي بفعل استمرار الحروب ثم تعززت بعد فرض العقوباتالاقتصادية[37]،والبطالة تعد واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق، ليس لعدم توفر فرص العمل فحسب، بل في النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب، إذ تعتبر البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، إضافة إلى أن ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكانية الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض في مستوى المعيشة ونمو عدد الذين يقعون تحت خط الفقر، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد وصلت البطالة في جميع محافظات العراق إلى مستويات تتجاوز (18%) أي حوالي (1359000) فرد، ثم ارتفعت معدلاتها إلى حوالي (60%) عام (2003) حسب تقديرات بعض المصادر[38] .

4- مشكلة تراكم الديون الأجنبية:

كانت ولا تزال معضلة الديون العراقية الخارجية من أخطر المعضلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد معضلة الوضع الأمني في المرحلة الحالية، فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية شكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي .

عندما بدأت الحرب مع ايران في أيلول عام (1980) أصبح الاقتصاد العراقي بمرور الزمن ينوء تحت حمل ثقيل من الأعباء المالية، فهناك عبئ الحرب التي قدرت تكاليفها بحوالي (12) مليار سنوياً، وهناك عبئ الميزان التجاري الذي أضحى يعاني عجزاً بدأ في عام (1981) وقدِر بحوالي (10) مليارات دولار سنوياً، فقد تراكمت الديون على العراق بسبب الواردات العسكرية الكبيرة من ناحية، وفقدان جزء كبير من الصادرات النفطية، خصوصاً خلال السنوات الأولى من الحرب من ناحية أخرى، وقد بلغت واردات العراق العسكرية خلال السنوات (1980 – 1988) حوالي (50) مليار دولار، وقدرت خسائر العراق من العوائد النفطية بسبب الحرب بحوالي (60) مليار دولار[39]، هذا من جانب، ومن جانب أخر فترة العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثانية وما بعدها من كوارث حلت بالاقتصاد العراقي، وما حمّلته من ديون وخسائر كبيرة .

حيث تتفاوت تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية لجميع المديونية الخارجية للعراق، ومنها البنك المركزي العراقي الذي حددها بـ (146) مليار دولار، وبالرغم مما جرى من تسويات لهذه الديون تبقى مشكلة المديونية عقبة ومعرقلاً لجهود أعمار العراق وإصلاح ما دمرته الحروب[40].

5- مشكلة الفساد المالي والإداري:

ان الفساد المالي والاداري يحدث في العراق منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، حيث يمكن تقسيم مراحل الفساد داخل العراق إلى ثلاث مراحل، وكما يلي[41]:

- المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بعد تأميم النفط العراقي عام (1972) حين قرر مجلس قيادة الثورة المنحل آنذاك وضع (5%) من الواردات النفطية جانباً في حسابات أجنبية، مبرراً ذلك القرار بقوله أن تلك الأموال ستستعمل لتمويل الحزب وإعادته إلى السلطة في حال إخراجه منها .

- المرحلة الثانية: بدأت الموجة الثانية من السرقات بفرض العقوبات الاقتصادية في آب (1990) وانتهت بسقوط النظام في نيسان (2003)، وتمت بأشكال وصور عدة أهمها تهريب النفط العراقي (خام ومنتجات) إلى الأردن وسوريا ودول الخليج، وحتى إلى مصر .

والمرحلة الثالثة ستدخلنا في القسم الثاني من تقسيم مشاكل الاقتصاد العراقي من الناحية الزمنية، أي بعد عام (2003)، فالمرحلة الثالثة المتممة للمرحلتين السابقتين للذكر، قد بدأت بعد سقوط النظام، وهي مرحلة خطيرة بل هي كارثية لكونها جاءت مع العراق الجديد، حيث انعقدت الآمال على بلدٍ خالٍ من الفساد، الا ان العكس من ذلك هو الذي حصل، وكأن الغاية من غزو العراق كانت لنشر الفساد بصورة أوسع.

وقد احتل العراق وفقاً لتصنيف منظمة الشفافية العالمية المركز (178) من أصل (180) بلداً على المستوى العالمي بنسب الفساد[42]،كما ازدادت حدة الاحادية للاقتصاد العراقي بسبب تعطيل القطاع الصناعي والزراعي وبقية القطاعات بشكل شبه تام، كذلك ازداد التخصيص والتوزيع بشكل لاعقلاني في أبواب الموازنة، حيث تحصل النفقات التشغيلية على مساحة واسعة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطلب الأمر التصرف بالعوائد المتأتية من تصدير النفط في مجالات تخدم تحقيق النهضة الاقتصادية بمستويات متباينة وتوزيع عادل لثمارها، كما تزايدت مديونية العراق الداخلية والخارجية إلى أكثر من (112) مليار دولار شمل الثلث الأول من عام (2017) كما صرح بذلك كل من اللجنة المالية البرلمانية والمستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء، وعلى هذا الأساس تظهر بشكل واضح سلبيات ناجمة عن تبعية واحادية الاقتصاد العراقي في الحد من قدرته على معالجة مشاكله.

أما نسب التضخم فقد تزايدت بشكل كبير بعد عام (2003) نتيجة للاختلالات الهيكلية التي اصابت الاقتصاد بفعل الاحتلال وما نجم عنه من جانب وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الوزارات والمؤسسات من جانب أخر، والتحكم بالقرارات المركزية وهذا ما انعكس بشكل كبير في المساهمة بأحداث أزمات ذات الطابع الاقتصادي التي عززت من حدة الفساد في أجهزة الدولة وأثرت كثيراً في تزايد موجات التضخم، والملاحظ أن الارتفاع في الأسعار بدأ تدريجياً مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتمس حياة الفرد مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية، مما انعكس ايضاً على مستوى الفقر الذي أرتفع بشكل كبير بعد عام (2003)، حيث بلغ عام (2007) نسبة (23.1%) أي حوالي (6.9) مليون مواطن عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر[43]

المحور الرابع – شروط النهضة للاقتصاد العراقي في ضوء التجربة الكورية

من خلال ما تقدم من دراسة النهضة الكورية يمكن أن نخلص إلى أن هناك إمكانية حقيقية، لمحاكاة هذه النهضة من قبل العراق وبشكل كبير، وذلك لوجود مشتركات واضحة ما بين البلدين، والظروف التي حدثت فيهما، وبكافة الجوانب سواء الجوانب السياسية، الاجتماعية، أم الاقتصادية أم...، أم من حيث الدمار والحروب، وعانى البلدين من ظروف قاسية، ولكن كوريا استطاعت من النهوض والوصول لاحقاً إلى درجة من التطور وكما لاحظنا البعض من ذلك في سياق البحث، وأن الامر الذي يميز العراق هو تفوقه من ناحية وجود الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية التي تمكنه من تحقيق ما يصبو اليه من أهداف تنموية، اضافة إلى وجود الدعم الغربي للعراق بعد عام (2003)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قامت أغلب الدول ونادي باريس الدائنة للعراق بتخفيض أكثر من (80%) من ديونها بل وصلت ببعضها إلى أسقاط الديون بالكامل، اضافة إلى المنح والمساعدات المالية التي منحت للعراق، ومن خلال هذا الاستعراض الموجز وفي ضوء النهضة الاقتصادية الكورية يمكن أن نستنتج أهم الشروط الواجب اتباعها وتطبيقها في العراق لتحقيق النهضة فيه والخروج من طائلة التخلف .

– أهم الشروط للنهضة الاقتصادية في العراق:

1– شرط السياسة (قيادة الحكومة المخلصة والفكرة الرائدة)

يمكن اعتبار هذا الشرط من الضروريات والمسلمات الذي لا يقبل النقاش، في ضوء دراسة التجربة النهضوية في كوريا الجنوبية يُعد شرط القيادة المخلصة والفكرة الرائدة أحد أهم الشروط اللازم تحقيقها في العراق، فيما لو أراد أن يلتحق بمصاف البلدان التي نجحت في تحقيق نهضتها ومنها كوريا، إذ يمكن اعتبار غياب الفكرة الوطنية الموحدة والقيادة الكفؤة المخلصة السبب المباشر في فشل العديد من البرامج والخطط ولسنوات عدى خلت في نجاح النهضة وتحقيق التنمية، لذا وجب على العراق إذا أراد النهضة أن يوجد القيادة المتصفة بالإخلاص والتفاني المتبينة لفكرة وطنية صادقة الرافعة لشعار المصلحة العامة فوق مصلحة الفرد، أي فرد، قولاً وفعلاً، كما يلزم أن تلعب الدولة وخصوصاً بعد التغيير الذي حصل في العراق، دوراً أساسياً في عملية النهضة الاقتصادية، لأنه لا توجد مؤسسة أخرى لديها القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغيير القوي (النهضوي)، وعلى الدولة أيضاً أن تسعى للسيطرة على السوق وتوجهه بما يساعد على انجاز الأهداف التي تسعى لتحقيقها ضمن البرامج والأهداف التي رسمتها، حيث أن وجود القيادة الفعّالة والملتزمة ضرورية جداً لقيادة البلد نحو النهضة الاقتصادية، كما أن على هذه القيادة أن تعمل على انسجام وتناغم السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع بعضها البعض حتى لا يكون هناك أي تضارب بين تلك السياسات بل لابد أن تعزز إحداهما الأخرى، وفوق كل ذلك يجب أن تحقق القيادة المخلصة في العراق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، للنهوض بالواقع المتخلف إلى الواقع النهضوي .

2– شرط الميزة النسبية للتخلف

يقول المؤرخ الاقتصادي " الكسندر جير تشينكرون " (الميزة النسبية للتخلف، هي أن الدول التي تبدأ في التنمية الاقتصادية من حيث أنتهى الآخرون، وهي بذلك توفر الوقت والمال والجهد، من خلال

الاستفادة من خيرات الدول المتقدمة وانجازاتها العلمية والتقنية، وإتباعها نفس الخطوات التي اتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح)[44]، وعليه لابد أن يتحقق هذا الشرط لتحقيق النهضة الاقتصادية في العراق أي أن يبدأ المختصون بالشؤون الاقتصادية والسياسية برسم وتطبيق معالم هذه النهضة مستفيدين من محاكاة تجربة النهضة في كوريا الجنوبية، باعتبار أن هذا البلد قد حققه هذه النهضة وبصورة معجزة العصر مطبقاً لهذا الشرط ومستفيداً منه بحيث تواصل اللاحقين لمّا أنتهى به الأخرون وبما أن ظروف البلدين متشابه بشكل كبير ومن جميع النواحي فتصبح هذه التجربة للعراق مثالاً يمكن أن يحتذى به وبدرجة نجاح كبيرة بناءاً للظروف وتفوق العراق على كوريا بوفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية، وكذلك بالاستفادة من هذا الشرط لكي تحقق النهضة وبأقصر مدة ممكنة .

3- شرط المنظومة القيمية والمبادئ

لعب هذا الشرط دوراً كبيراً ومحورياً في نجاح تلك النهضة التي حدثت في كوريا الجنوبية، هو تأثر الشعب الكوري بالثقافة الصينية والفلسفة الكونفوشيوسية[45]،والتي كانت مسؤولة بشكل كبير عما تحقق فيها من إنجازات اقتصادية، منها تفضيل الجماعة على الفرد، الإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق في سبيل الجماعة، والحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل، واحترام الوقت، وغيرها من القيم والمبادئ التي تمتع بها الشعب الكوري، كذلك فإن شعورالشعب بإخلاص القيادة وتفانيها في سبيل تحقيق النهضة الاقتصادية يولّد لديهم روح الانتماء والولاء للبلدكما ذكرنا هذا أنفاً، أما هذا الشرط بالنسبة للشعب العراقي فينبغي أن يُفعّل لأن هو أصلاً متجذر فيه حيث أن هذا الشعب يعتنق الدين الإسلامي دين القيم والإنسانية والمبادئ فهو أولى أن يكون قدوة تقتدي به بقية شعوب العالم، لأن من الصعب أن أدعوا الشعب العراقي للاقتداء بالشعب الكوري الذي استلهم هذه القيم وعمل بها .

إضافة لذلك فإن هناك سر أخر لنجاح الكوريين يتمثل في تغيير مفهوم البيروقراطية من المعنى السلبي (الروتين الممل والإجراءات المعقدة التي ليس لها فائدة سوى تأخير المعاملات وتعقيدها، البطء في إنجاز المهام مع كثرة الوثائق المطلوبة، تعطيل مصالح السكان تحت مسمى القانون، التشدد في التمسك باللوائح والقوانين، اللامبالاة، الجمود والمعاملة السيئة للأفراد، تعقيد العمل وفرض العراقيل أمام الأفراد، عدم الاكتراث بمشاعر الأخرين، الميل لتعقيد الأمور، التهرب من المسؤولية، المماطلة، التسلطية، الفساد، وتضخم عدد المشتغلين دون فائدة (أي البطالة المقنعّة))، إلى المعنى الايجابي، حيث صاغت البيروقراطية الكورية وطبقت السياسات والبرامج الاقتصادية الحكومية بكل كفاءة وجدارة وأمانة وإخلاص[46] .

وجاء هذا التحول الجذري في مفهوم البيروقراطية الكورية نتيجة قيام الحكومة بتعديل نظام العمل وإعادة هيكلة الإدارات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأسس المحاسبة والمسائلة والثواب والعقاب، تدعيم اللامركزية، تشديد الرقابة، توفير برامج التدريب لإتقان العمل مما اختصر خطوات العمل، ربط الأجر بالإنتاجية والترقية والإبداع، تدريب الرؤساء على النظام الأمثل للإدارة، إدراك الموظف لأهمية عمله، إدراكه لقيمة الانتماء لتحقيق الصالح العام[47] .

4- شرط تكوين الرأسمال البشري

ننطلق ضمن هذا الشرط من مسّلمة لا تتطلب لأية قرينة للاستدلال عليها، هو أن الأصل في كل نظام تعليمي أن يعكس فلسفة وتاريخ وتطور وأهداف مجتمعه، إذ لا يستقيم النجاح في التربية والتعليم بآليات وأهداف لا تمت بأي صلة لمجتمعها ولا تعكس طموحات ورؤى من تتم بهم وفيهم العملية التعليمية، وعلى هذا الأساس فقد لعبت القوة العاملة الكورية دوراً حاسماً في إنجاح التجربة النهضوية فيها، إذ أن الاستثمار بكثافة ومن البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، وإعطاء الأولوية والاهتمام الكبير للتدريب المهني مع التركيز على العلوم التكنولوجية، فقد أثبتت التجربة الكورية أن التركيز على تطوير قدرات الشعب عبر التعليم والتدريب الضروري، يساهم في خلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما ساهم بصورة كبيرة في تحقيق النهضة الاقتصادية، كما أن تحسين منهاج التعليم وبث روح الطموح للتعليم يؤدي إلى توفر عمالة ماهرة وإداريين وموظفين حكوميين متميزين ومؤهلين لقيادة المرحلة الجديدة من التطور بعد تحقيق أهداف النهضة، كذلك العمل على تنمية الموارد البشرية عِبرَ إنشاء المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني، بحيث تنسجم مخرجاتها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ووفق المرحلة التي تصل اليها النهضة الاقتصادية، كذلك تلعب أهمية كبيرة بث روح الريادية والمثابرة وتحفيز خريجي الجامعات بالقيام بمشاريع استثمارية بدعم من الحكومة ورفع الروح المعنوية وبث الحماس لدى السكان والمشاريع القائمة وحثهم على أخذ دور فعّال في عملية النهضة، الأمر الذي يجعل الفرد العراقي يشعر بالفخر وهو يساهم في أخذ دوره في بناء الاقتصاد العراقي .

5- الشرط المؤسسي (وتهيئة المناخ الاقتصادي)

أهمية هذا الشرط تتأتى من النجاح الكبير الذي حققته التجربة النهضوية في كوريا الجنوبية، الأمر الذي ينبغيأن ندركه في هذا المجال أن الحكومات الكورية المتعاقبة، قد اعتمدت التخطيط كمنهاج لإدارة التنمية وذلك عندما ايقنت بقدرة القطاع الخاص وتوسيع دوره ونفوذه، أي مزجت بين استراتيجية التخطيط وألية السوق، وهذا ما ينبغي أن يحدث أيضاً في الاقتصاد العراقي الذي عانى من التخبط والتشرذم، فقد تأرجح شكل البلد ما بين الرأسمالية مرة وما بين المركزية مرة أخرى وبينهما مدى واسعاً القى بظلاله على السلوك الاقتصادي لكل زمن يسود فيها، إذ ساد البلد ردحاً من الزمن ضمن الإدارة المركزية للاقتصاد العراقي والتي أدت إلى سوء توجيه وتخصيص الموارد المالية، أما بعد عام (2003)، فيرى العديد من الخبراء والمعنيين بالشأن الاقتصادي بعدم وجود رؤية واضحة بأتباع أي من الأنظمة الاقتصادية، ففي الظاهر يتبع البلد ألية السوق وعلى أرض التطبيق لا نجد لها وجودسوى تخبط القيادة السياسية في وضع وصف مناسب للاقتصاد ومن هنا ندعوا إلى اعتماد التجربة الكورية في إدارة الاقتصاد على اساس المزج بين النظامين الاقتصاديين، فلابد أن تتدخل الحكومة العراقية بشكل مباشر ومكثف في الحياة الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى من عملية النهضة الاقتصادية، وعدم الاعتماد على اليات السوق وحدها والتي بالظاهر والعلن انها تتبعها لتحقيق هذه النهضة، كما ينبغي أيضاً على الحكومة أن تنّفذ السياسات الاقتصادية بكفاءة وفعّالية ومعرفة التوقيت المناسب لتبني هذه السياسات، كذلك عليها تفعّيل أدوات السياسة الاقتصادية لتحفيز انتقال عوامل الإنتاج من قطاع إلى قطاع آخر، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فعليه الاستجابة للسياسات التي ترسمها الحكومة العراقية، كما ينبغي أن تقوم كل من الحكومة

والقطاع الخاص بالتنسيق والتشاور والتعاون الوثيق بينهما، ومن الضروري أن نركز على ما فعلت كوريا من تحفيز ودعم للصناعات والمشاريع الاقتصادية الأخرى، وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

6- شرط القضاء على الفساد المالي والإداري

يمكن القول أن هذا الشرط في العراق يُعد من أهم وأبرز الشروط اللازم توفرها لتحقيق النهضة الاقتصادية، حيث أن مع تفشي ظاهرة الفساد وبكافة صوره يعتبر عنصراً مدمراً لكل خطوة من خطوات النهضة ، لذا يجب أن يكتمل ويتناسق الشرط الأول للنهضة مع الشرط السادس وما يقع بينهما من بقية الشروط حتى تتحقق تلك الاهداف المنشودة في العراق في ضوء التجربة النهضوية لمعجزة أسيا، كوريا الجنوبية .

الخاتمة

إن النجاح النهضوي الكبير الذي حققه الاقتصاد الكوري الجنوبي عينة البحث وفي مدة زمنية قياسية وقصيرة لم تتجاوز الثلاثة عقود جعلت منها تجربة من الممكن محاكاتها من قبل العراق، فالنهضة هي عملية مركبة تبني بالأساس على فهم مكنون وإمكانات العراق، كما أن الانفتاح على تجارب الآخرين بدون تقليد، وبعيداًعن الاستنساخ طبق الأصل لتلك التجربة، لأن لكل بلد ظروفه ولكل اقتصاد ميزاته المختلفة وكذلك فان هذه التجربة كما إنها تحتوي على نقاط ايجابية ومميزة فان فيها أيضاً نقاط سلبية ينبغي الابتعاد عنها وتجاوزها والتأكيد على كل ما هو ايجابي، يجعل من العراق دولة في مصاف الدول حديثة التصنيع مع الالتفات إلى ضرورة الأخذ بالتنمية البشرية وتغيير الذات الإنسانية والتي بلدنا بأمس الحاجه إليها لما تمثله من ضروريات لنجاح النهضة وهذا ما لاحظناه في التجربة النهضوية الكورية، لأن بناء الإنسان مهمة أُولى في طريق نجاح النهضة الاقتصادية .

كما أن تجارب الأمم وأن افترقت فهي تبقى مجال الاجتهاد المبني على النظر والعمل الإنساني، ولا بأس في تحصيل تجارب النجاح النهضوي لغيرنا من أجل بناء واقعنا وذاتنا، والاعتدال في التعامل مع تجارب النهضة لغيرنا وخاصة التجربة الكورية الجنوبية ونجاحها النهضوي، لذا نعتبر التعامل معها يتطلب مهارة عالية لايستدخلها ولا يستوعبها ولا يتقبلها إلا من تحمل وفهم خصوصيات ودقائق الذات والآخرين، وكذلك فهم عموميات الذات والآخرين، فلا نهضة بالتقليد كما أنه لا نهضة شاملة بالانقطاع، بل هي عملية قطع ووصل باتجاه الآخرين والذات الإنسانية، ويجب أن نعرف متى وكيف وماذا نقطع وكذلكأيضا أن نعرف متى وكيف وماذا نوصل، وعندها نكون بالفعل قد بدأنا أُولى مسارات النهضة الصحيحة الناجحة في العراق، لذلك فإن ما بين متى والكيف وماذا تقع دوائر الحسم مع التخلف والبدء في تسلق سلم ومراتب النهضة والتقدم، فليس كل ما في بلدنا هو سبب تخلفنا، وأيضا ليس كل ما عند الآخرين هو سبب تقدمهم، بل أن الفارق هو في الإجابة عن متى وكيف وماذا في الوقت واللحظة المناسبة للانطلاق النهضوي وبالأدوات المناسبة لتحقيق ذلك النجاح النهضوي .

المصادر والمراجع

[1]) عبد الجليل أميم وآخرون، التجربة النهضوية الألمانية- كيف تغلبت المانيا على معوقات النهضة؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص66 .

[2]) أولويات النهضة، مجلة تحولات – مرفق مع العدد 3 ، أيلول 2005، ص18 .

[3]) مركز دراسات الوحدة العربية، المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، الطبعة الثانية المنقحة، بيروت- أب/ أغسطس، 2011، ص19- 20 .

[4]) للمزيد أنظر:

- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة- عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سورية – دمشق، 1986، ص33، 52 – 53، 54، 57، 60، 145، 147، 149 .

- جاسم سلطان، القواعد الاستراتيجية في الصراع والتدافع الحضاري – قوانين النهضة، دار تمكين للأبحاث والنشر، الطبعة الخامسة، لبنان – بيروت، ص12، 16 – 17 – 18، 30، 65، 86، 120، 174 – 175، 192 – 193 .

[5])عبد الجليل أميم وآخرون، المصدر السابق، ص220-221 .

[6]) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص133 .

[7]) عبد الجليل أميم وآخرون، المصدر السابق، ص218،221-222 .

[8]) للمزيد أنظر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان – المملكة الأردنية، ص94 .

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص71 – 72 .

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص57 – 59 .

[9])عبد الجليل أميم وآخرون، المصدر السابق، ص209-210 .

[10]) المصدر نفسه، ص215 .

[11]) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص133 .

[12]) Charles R. Frank, Kwang Suk Kim, Foreign Trade Regimes and Economic Development South Korea, National Bureau of Economic Research, 1975, pag2

[13]) سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ" هان "، وزارة الاقتصاد الوطني – قسم السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2006، ص32 .

[14]) للمزيد أنظر:

- عبد الرحمن بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011، ص71 – 72، 75، 77 .

- سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص32 – 33 –34 .

[15]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص2 .

[16]) المصدر نفسه، ص38 .

[17])أميرة الحداد، مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع، قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 2012، ص19 .

[18])سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص14 .

[19]) المصدر نفسه، ص15 .

[20]) أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص148 .

[21]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص30، 54، 58 .

[22])سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، ص42.

[23]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص31 – 32 .

[24]) المصدر نفسه، ص112 .

[25]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص112 – 113 .

[26]) المصدر نفسه، ص116 .

[27]) عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013، ص25 .

[28]) وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات التجارية – جمهورية مصر العربية، العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2008، ص7 .

[29]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص94 .

[30]) المصدر نفسه، ص15 .

[31]) هو اقتصادي الماني، وضع معامل يعبر عن العلاقة بين مقدار القيمة المضافة المتولدة في الصناعات الخفيفة مقسومة على القيمة المضافة المتحققة في الصناعات الثقيلة والكيمياوية، ويتضمن هذا المعامل أربع مراحل .

[32]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص70 .

[33]) المصدر نفسه، ص67 .

[34]) محمد عبد صالح حسن، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد 2003) دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد السابع والعشرون، 2010، ص56 .

[35]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، ربيع 2007، ص101 .

[36]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص100 .

[37]) محمد عبد صالح حسن، المصدر السابق، ص61 .

[38]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص104، 105 .

[39]) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي.. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، الطبعة الثالثة، 2009، ص168، 173 .

[40]) منعم دحام العطية، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، عدد ثلاثة وتسعون، 2012، ص360 .

[41]) محمد علي زيني، المصدر السابق، ص353 – 354 .

[42]) محمد عبد صالح حسن، المصدر السابق، ص66 .

[43]) المصدر نفسه، ص57 – 58، 63 .

[44]) المصدر نفسه، ص28 .

[45]) هي ليست ديناً بالمعنى الحصري، ولكن مجموعة قوانين أخلاقية تعتبر أساس التصرف الأدبي في المجتمع الكوري، وترفض الكونفوشيوسية في الأساس وجود الخوارق، ولكن مع مرور الوقت كرّس السكان كونفوشيوس واتباعه كآلهة، وهي قدمت إلى كوريا الجنوبية من الصين قبل حوالي 2000 سنة .

[46]) سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص150 .

[47]) المصدر نفسه، ص150.